http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2185) السنة الثامنة - السبت (9) تموز 2011

كتابة على الحيطان

لا تركبوا الـ "كيـــا" يـوم الجمعـة

عامر القيسي

نصيحة لوجه الله أقدمها للمواطنين الذين لا يشتركون في احتجاجات ساحة التحرير صباح كل يوم جمعة، ألّا يورطوا أنفسهم ويستقلوا إحدى سيارات الكيا للذهاب إلى أعمالهم أو العودة إلى بيوتهم من ساحة التحرير تحديدا، هذه كبداية، لان أجهزتنا الأمنية وهي تراقب الإرهابيين في ساحة التحرير ترصدهم ثم تقرر اصطيادهم في صناديق الكيا قبل أن يصلوا بيوتهم. وللعلم فإرهابيو ساحة التحرير غير النمط التقليدي للإرهابيين الذين تعودنا رؤيتهم من شاشات التلفاز، هؤلاء نفر جديد ابتلانا الله بهم، والأكثر دقة، ابتلى الحكومة بهم، فهم لا يكفون عن التجمع كل يوم جمعة في ساحة التحرير منادين بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وتشغيل العاطلين عن العمل وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن التجربة العراقية الجديدة والمطالبة بالتوزيع العادل للثروات، هؤلاء الإرهابيون الذين أصبحوا شوكة في خاصرة الحكومة الناجحة، حسب رئيس الوزراء، تجري عملية اصطيادهم وهم داخل سيارات الكيا من خلال سيطرات طيارة، تنبثق فجأة بلبس عسكري ومدني، وتقوم بمهام التفتيش والإهانة وتلفيق الاتهامات وهدر الكرامة الإنسانية، احد المعتقلين في الجمعة الماضية، وهو شاب بالكاد بإمكانه استخدام السكين لتقشير الخيار، يواجه تهمة استخدامه لمسدسات الكاتم للاغتيالات، ومن شدة ثبوت التهمة عليه، فان "المحققين القانونيين" في سيطرات الجمعة يبحثون عن حقيقة عدد الذين تم اغتيالهم بالكاتم بيد الشاب الإرهابي الذي كان يهتف قبل دقائق من اعتقاله في مكان مجهول "الفساد المالي.. باطل".

ولكي تكتمل نصيحتي فاني أتوسل إلى سوّاق الكيا ألا يعملوا يوم الجمعة في ساحة التحرير، لان الإخوة في الأجهزة الأمنية لم يوفروا السائق وهم "يكرفون" شباب ساحة التحرير بحججهم البائسة التي يرعبون بها شباب العدالة ومستقبل العراق.

نعم أيها السادة لا تركبوا الكيا يوم الجمعة من ساحة التحرير تحديدا، لكي لا يقال عنّا بأننا نهوّل الأشياء ونضخمها ونقطع رزق المواطنين في أماكن أخرى. من تحت جدارية الحرية لجواد سليم، تنطلق فعاليات قواتنا الأمنية، لمكافحة الإرهاب والإرهابيين وكل من تسوّل له نفسه أن يقول هذا خطأ وينبغي معالجته، فهذه من محرمات الحكومة الحالية، لكنك عزيزي المواطن، من باب الأمانة، بإمكانك أن تستقل من ساحة التحرير أي كيا ترغب فيها وان تغادر الساحة مرفوع الرأس إذا كنت مشاركا في مجموعات تأييد السلطة، وان كنت في غير حاجة لأي كيا، فكيات الحكومة بالانتظار لتقلك إلى الاتجاه الذي ترغبه.

نصيحتنا للمبتلين بنداء الحقيقة، للشباب الذين يرغبون ألا يروا ظلال الصدامية تخيم على العراق من جديد بأسماء مختلفة ووجوه متشابهة. نصيحتنا لهم لا تركبوا الكيا، لا الحكومية منها ولا الأهلية فتورطوا سواقها المساكين فيؤخذوا بجريرة جرأتكم وشجاعتكم في مقارعة كل أشكال محاولات إعادة العراق إلى زمن الحزب الواحد والقائد الواحد والفكر الواحد.

نصيحتنا للحكومة التي لم تعد تسمع إلا صوتها وصدى هذا الصوت، ولا تسمع إلا صوت من يزوقون لها الحقيقة في الوقت الذي "يزحلكونها" إلى الهاوية، نصيحتنا لها، إن الطريق الذي تختطه في مواجهة مطالب الناس واحتجاجاتهم على سوء كل شيء، هو الطريق الذي يؤدي إلى الجحيم، وعلى الحكومة ان تعرف أن الطريق الذي اختطه مبارك وزين العابدين والقذافي والأسد هو الطريق الذي سيثبت في النهاية أن صوت الناس هو الحق، وان اصطياد الناس من سيارات الكيا ومداهمة البيوت وتعصيب العيون والإرهاب بالاتهامات المخيفة والتعذيب الهمجي لأصحاب الأصوات الحرة، هو الطريق الذي سيرمي بكل الحكومات التي تسير فيه إلى قاع الجحيم!!

■ انتقادات لاذعة لسياسة القمع التي انتهجتها الحكومة ضد التظاهرات السلمية

> أين يتجه حزب الدعوة الإسلامية؟ هل يستغرق وقته، بينما يتصدر السلطة، في ترسيخ نفسه حزباً حاكماً.
> منذ شهور طويلة كانت السجالات السياسية بين الفرقاء مترافقة مع خطوات مقلقة من دولة القانون تستهدف السيطرة على القرار. لم يكن رجالات دولة القانون في حالة هدوء، اغلب الوقت يعيشون "توتراً سياسياً" تحول شيئاً فشيئاً إلى رغبة الإمساك بكل شي.
> هذه اتهامات الفرقاء لرئيس الحكومة، لكن منظمات مدنية وقوى سياسية عديدة تتفق مع أن الفعل السياسي للدعوة الإسلامية لا يبعث على الاطمئنان. ورغم ذلك فأن كثرة الملاحظات المسجلة على الاداء لا تتحملها قيادة حزب الدعوة، انما هي، وكما يبدو من الوقائع اليومية، سياسة مرسومة من قبل زعيم الحزب نوري المالكي.

صور "الرئيس" ونبذ الصحافة الحرة يهددان بـ"هيمنة محتملة"

الدعوة الإسلامية: الطريق الأقصر إلى الحزب الحاكم

كتب: علي عبدالسادة

خريف ٢٠١٠، تحديداً في رمضان الفائت، كان أحد قياديي "الدعوة الإسلامية" يشارك في برنامج تلفزيوني، حاول فيه إظهار حزبه كفصيل سياسي يستوعب الجميع، حتى أولئك المختلفين.

كان الشعور العام لدى العراقيين، خصوصاً الذين لا ينشطون أو يتفاعلون مع فكرة الأحزاب، بأن قوى الإسلام السياسي ستُذهب عن المجتمع العراقي الكثير من مقومات المدنية.

القيادي، وهو كمال الساعدي، حاول كثيرا أن ينسجم مع التوقيت السياسي الحساس في حينها؛ الانتخابات النيابية على الأبواب، والحزب يستعد للانقضاض على مزيد من أصوات الناخبين.

"لن نفرض الطابع الإسلامي على مفاصل الدولة، كل ما ستفعله هو عرض ثقافتنا، ونبشر بها. لن يكون الأمر مع الأفراد قسريا، لن نخسر الناس بهذه الطريقة". هذه إجابة الساعدي لمقدم برنامج "سحور سياسي"، حين عرض عليه مخاوف من تحول حزب الدعوة الإسلامية، في حال تسلم السلطة إلى حزب حاكم، وما يعنيه ذلك من مسكٍ مطلقٍ للحياة السياسية في البلاد.

وكان الحزب منضويا في تكتل "دولة القانون"، الذي جدد نفسه بشكل ظاهري منذ صيف العام الماضي، وكان يجتهد في إعلان نفسه قوةً سياسيةً متجاوزةً التشظي الطائفي والعرقي.

لم يكن هذا التجديد سوى بإضافة عدد ضئيل من السياسيين الليبراليين، أو ممن يحسبون إلى التيار المدني والديمقراطي أو ممن حجزوا مقاعد في الائتلاف لمصلحة السنة، لإزالة الشك الكبير بطائفية أي تكتل ديني في العراق.

في الحقيقة لم تكن هذه الإضافات مؤثرة جدا على أداء دولة القانون. مثلا، فان حاجم الحسني، وهو نائب يتوفر على خبرة سياسية لا بأس بها، عُين ناطقا باسم الائتلاف، لكنه في أكثر الأحيان ترك المهمة لعديد النواب المقربين من المالكي، وفضل الابتعاد عن دائرة الصحافة. أما صفية السهيل، وهي تمتلك الحضور السياسي الجيد كشخصية نسوية ناشطة في مجال حقوق الإنسان، وهي لا تنفك تبشر بميولها المدنية، تركت، في النهاية، الكتلة. وفضلت العمل مستقلة في البرلمان، ربما دفعها الشعور بان المكان ليس متاحاً لها.

آخرون **منهم عزت الشابندر، وهو عضو سابق في العراقية، لا يبدو انه قد توفر، مؤخرا على ميول إسلامية، لكنه ضروري في دولة القانون لضرب كتلته السابقة. حتى انه الوحيد في ائتلافه الذي يظهر للصحافة على انه رجل التسريبات المناكدة لتكتل إياد علاوي.**

الأهم من كل هذا هو انسحاب جعفر الصدر، وهو الثاني في ترتيب الفائزين بعد نوري المالكي عن العاصمة بغداد.

في يومها كان دولة القانون يشعر بالحرج من استقالته المدوية، وتسربت أنباء عن ضغوط تعرض لها الصدر دفعته إلى الابتعاد.

حدث ذلك في شباط الماضي، وحينها كان العشرات من الناشطين المدنيين يحضرون أنفسهم للانتفاض على الفساد والمحسوبية والمحاصصة.

وحين برّر الصدر، وهو النجلُ الوحيد لمؤسس حزب الدعوة أية الله محمد باقر الصدر، قال إن البرلمان عُطّل وأُفرغ من محتواه بفعل الفساد وما يلَحقه من علاقات زبانية، وان أجواء المحسوبية الطاغية أفسدت الحياة السياسية وعرضتها للتآكل والغنغرينة، في وقت ترك فيه المجتمع يواجه وحده المصاعب الجمة.

كانت هذه العبارات، مثلما تنسجم مع الشارع، تؤكد الشكوك بهوية دولة القانون، أو أن شيئا ما يحدث في حزب الدعوة.

رويدا رويدا، وبطريقة غير محسوسة، عاد ائتلاف دولة القانون ليعزز الشكوك بأنه لا يستطيع التحضير لـ"دولة قانون"، سوى على مقاساته، كما يقول سياسيون عراقيون.

في الحقيقة لا يملك حزب الدعوة الإسلامية عددا كبيرا من النواب في التحالف الوطني، حتى في ائتلافه؛ دولة القانون. لكنه يفرض سيطرته بشكل جيد.

القوة العددية للحزب داخل التحالف لا تتجاوز ١٥ نائباً من أصل ١٥٥. لكن زعامة الحزب المقترنة برئاسة الحكومة وفّرت كل المقومات لتحريك السياسات العامة وفقاً لما يراه "الدعوة الإسلامية".

في كانون الثاني الماضي قرر رئيس الحكومة ربط الهيئات المستقلة، وكان الأمر بالنسبة للقوى المدنية والرأي العام، بمثابة جرس إنذار على توجه القوى الماسكة بالسلطة لاحتكارها.

ولم تنفع محاولات دولة القانون في تبديد هذه المخاوف، فالقيادي في الائتلاف عباس البياتي فسر الاعتراض على قرار الربط بان النواب الذين يعارضون قرار ربط الهيئات المستقلة برئاسة مجلس الوزراء لا يلمّون بطبيعة عملها، وانه لا يحق لمجلس النواب نقض قرار المحكمة، تحت طائلة اعتباره خرقاً دستورياً يكرس تداخلاً بين السلطات.

وسرعان ما بدأ السجال، وبعد أسابيع، كشف النائب صباح الساعدي أن نوابا ينتمون إلى كتلة المالكي يعملون على منع مناقشة بعض القضايا خلال جلسة مجلس النواب، وقال إن قرار الربط تأسيس لدكتاتورية مشرعنة.

ولطالما راجعت الصحافة، ومعها معارضون لتوجهات الهيمنة، المادة الدستورية المتعلقة بعمل الهيئات، وهي، المادة (١٠٢) التي اعتبرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع في عملها لرقابة مجلس النواب.

لكن السؤال عن حقيقة توجهات دولة القانون، وحزب الدعوة على وجه الخصوص، تُفصِحُ عنهُ مصادرٌ موثوقةٌ للمدى حين تَنقل عن قياديين مقربين من المالكي بان الخوف من الخصوم ورغبتهم بالانقضاض على اكبر قدر ممكن من ماكنة القرار السياسي والحكومي، يثير القلق لدى "الدعوة" ويجعله يخطط لصيانة مكتسباته.

القياديون في الحزب لا يزالون يفكرون، من ناحية بناء الدولة، أن خطر البعث يتماثل في لاعبين سياسيين لهم حضورهم في البرلمان والحكومة، وان من الآمن لهم التحسب لخطواتهم.

وحين يجري الحديث عن البعث والقلق منهُ، فأن قيادات امنية مقربة من المالكي معروفة بانتمائها للبعث، هذا التناقض اربك تقييمات الرأي العام لسياسة المالكي.

ولعب الصراع بين زعيمي دولة القانون والعراقية دورا فاعلا في تبرير توجهات المالكي وحزب الدعوة، وهنا تنقل المصادر بان المالكي منزعج من رغبة علاوي بالسلطة.

لكن الأمر لم يبق في هذا السياق: منذ إعلان تكليف المالكي بالحكومة، ولاحقا تقديمه تشكيلة وزارية منقوصة، بدا أن الرجل يُرسّخ نفسه قائدا تقبض يده على كل شيء.

في استعراض عسكري للجيش بثّ التلفزيون صور عدد من الوحدات المهمة في الجهاز الأمني، ترفع صور المالكي، بينما ظلت صورة كبيرة الحجم له على جدار ينتصب على بناية المطعم التركي وسط بغداد، قبل أن ترفع مؤخرا.

حتى أن زوارا توجهوا إلى مرقد الإمام موسى الكاظم حملوا صوره أيضا قبل أيام.

رفع الصور جاء على النقيض من تشديد الجهات الحكومية على مجموعة من التعليمات بشأن عدم حمل الشعارات ذات المحمول الطائفي، ورفع صور الرموز الدينية والسياسية.

فرات الشرع، القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي، قال انه "إذا كانت الظاهرة فردية فهي أمر يمكن أن يدخل في باب اعتزاز هؤلاء المواطنين برمزهم السياسي، وهو أمر لا غبار عليه، لكن إذا كانت هناك قصدية، فكان ينبغي احترام التوافقات؛ فإما أن لا ترفع صور أي أحد، أو ترفع صور الجميع".

ولاحظ صحفيون وسياسيون عراقيون أن صور نوري المالكي انتشرت في أروقة وجدران مبانٍ حكومية بشكل مكثف. كما أن واجهات عدد من الوحدات العسكرية بدأت تعلق على بواباتها صوره أيضاً.

أما التعامل مع الصحافة، فكان مجالا متاحا لاكتشاف أن **الحكومة منزعجة ممن ينتقدها، المالكي نفسه رفع دعاوى قضائية على صحفيين ومواقع الكترونية نشرت مقالات وتقارير مضادة، حتى أن مسؤولين في الحكومة شنوا حملة عداء لمرافق إعلامية لا تنسجم مع الخطاب الحكومي، وفي الميدان يجري الاعتداء وحملة الاعتقالات على عديد الصحفيين واغلبهم مختارون لتوجهاتهم النقدية.**

في الحقيقة لا يستطيع الفرقاء السياسيون إخفاء هواجسهم عن بعضهم البعض، وبينما يجري الإعداد لهذه القصة، كانت الكتل السياسية قد اتفقت على التخفيف من حدة التصريحات، فتعذر الحصول على آراء صريحة سواء من داخل التحالف الوطني أو من خارجه بخصوص التحول في آليات وتوجهات حزب الدعوة.

لكن احد النواب العراقيين، فضل عدم الكشف عن اسمه، قال للمدى إن حزب الدعوة بدأ يشعر بالغرور، منذ مدة طويلة يحاول التمكّن من جميع المفاصل.

في النهاية بدا واضحاً أن رئيس الحكومة يصنع لنفسه مجداً سياسياً يؤهله البقاء مدة أطول.

"المالكي رجل قوي.. لن تكسره الأزمات"، هكذا يجزم مستشار لرئيس الوزراء قدرته على البقاء رغم عصف السياسة والخصومة المستعرة بين لاعبيها منذ شهور.

المسؤول الحكومي حاول التقليل من شأن تداعيات دعوة أسامة النجيفي إلى إقليم سني. أعتقد أن الأزمة تستهدف المالكي.

هذا الخطاب يجد صداه في أوساط كتلة دولة القانون تحديدا، وهو هاجس حساس لدى حزب الدعوة الإسلامية؛ قياديون فيه يعتقدون أن حزبهم، والائتلاف الذي يقوده، في مرمى النار، وان بقاءه واقفا يعني بالضرورة حماية العملية السياسية من الضياع.

أما الخصوم فيرونه مؤشرا على "غرور سياسي" أصاب كتلة رئيس الوزراء، وهم يلتقطون إشارات مختلفة هي توسيع حزب الدعوة لرقعة نفوذه داخل المؤسسات الحكومية، وانه يفرض هيمنة متزادية على القرار السياسي.

منذ شهور طويلة والرأي العام خائف من هذا التصور الذي يتحول إلى آليات سياسية لدى نوري المالكي، حتى أن عديد النواب والمراقبين وعدداً من صناع الرأي عبروا عن قلقهم من قناعة دولة القانون انه، وحده، القادر على حماية العملية السياسية.

قياديون مقربون من المالكي يردون على ذلك: "المعادلة صعبة للغاية، كيف لنا الارتياح لفرقاء يفتشون في جدار العملية السياسية عن ثقب للمرور إلى مشروع يدمرها، نحن نخاف البعث، هم لا يزالون يعملون وينتظرون الفرصة المناسبة".

عمليا، فأن **حزب الدعوة يفكر في إقصاء الآخرين، كما يزعم الخصوم، لكن مصادر سياسية ادعت في أحاديث متفرقة مع المدى، أن الحزب يخطط لترشيق حكومي يصب في مصلحة الحزب من خلال خلط المناصب والاستيلاء على المناصب الحكومية.**

خطة التوزيع تتضمن منح عدد من المناصب لقيادات حزب الدعوة لسحب البساط من تحت أرجل حلفاء المالكي في التحالف الوطني.

أما وزارات الدولة فيعمل الحزب على حذفها كسبا لرضا الشارع الساخط واستخدامها كورقة إعلامية في عملية الترشيق. المصادر تؤكد أن الحزب قرر تقليص نفوذ الشركاء في التحالف في حال ترشيق الحكومة.

الطرف المهم في اللعبة خائف أيضا، الاميركيون يتوقعون "دكتاتورا محتملا" في ظل الطريقة التي يدير بها البلاد والتي تثير التساؤلات بشأن مستقبل الديمقراطية الهشة في العراق".

صحيفة الواشنطن بوست، المقربة من صناع القرار السياسي في البيت الأبيض، وجدت في تقرير نشر الشهر الماضي أن الصفة التي غالبا ما تطلق على المالكي هي "الدكتاتور المحتمل" غير أنها أشارت إلى أن "الفضل يعود للمالكي في إخماد الفوضى ومنع اندلاع حرب أهلية".

وساق محللون ومراقبون للشأن العراقي جملة انتقادات للمالكي من بينها انه "يلعب دور الآمر الناهي في القوات المسلحة، حيث استبدل قيادات في القوى الأمنية بمقربين منه، وأحكم قبضته على الدوائر الاستخبارية، وألحق فرقة عسكرية إلى مكتبه مباشرة"، على حد زعمهم.

أنصار المالكي، من جانبهم، يردّون عنه تهمة الدكتاتورية لكونه يسعى إلى إرساء الاستقرار لا سيما انه حين تسلّم منصبه، للمرة الأولى، في ٢٠٠٦، عندما كان العراق محكوماً بالفوضى والحرب الأهلية بين السنة والشيعة".

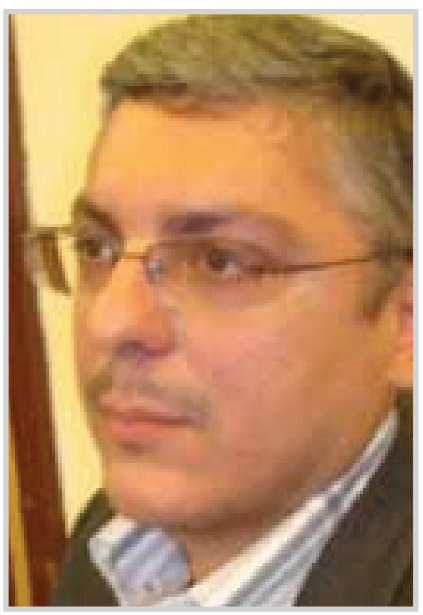

جعفر الصدر

صفية السهيل

عزت الشابندر